وسط تواصل التجاذبات بين الإسلاميين والعلمانيين.. وانسحاب 57 عضواً يمثلون عدداً من الأحزاب

مصر: انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية وتوقعات ليبرالية بحل مجلس الشعب غداً

برلمانيون مصريون يؤدون الصلاة خلال جلسة انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية أمس (ا.ف.پ)

القاهرة ـ وكالات: اختار اعضاء مجلسي الشعب والشورى في مصر امس اعضاء الجمعية التأسيسية للدستور الجديد للبلاد، وسط تواصل الجدل حول تركيبتها وتجاذب حاد في البلاد بين قوى الاسلام السياسي والقوى المدنية والعلمانية تغذيه رهانات الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بعد ايام. وانسحب 57 عضوا يمثلون عددا من الاحزاب السياسية «بينهم ثلاثة من نواب حزب الوفد» والمستقلين من الجلسة احتجاجا على عدم وجود «توافق حقيقي»، بحسب مصدر برلماني.

واوضح المصدر ان المنسحبين برروا انسحابهم بعدم وجود «توافق حقيقي وتكرار الاخطاء السابقة والتشكيل الطائفي وتسييس مؤسسات الدولة» في اشارة الى ما يعتبرونه سعي احزاب تيار الاسلام السياسي للهيمنة على عملية صياغة الدستور الجديد.

وقال بعض المنسحبين وبينهم زياد بهاء الدين (الحزب المصري الديموقراطي، ليبرالي) ان «الاجواء الحالية المتوترة لا تؤدي الى التوافق لان انتخابات رئيس الجمهورية على الابواب وحكم الدستورية بعد 48 ساعة» بشأن دستورية قانون العزل السياسي وقواعد انتخاب البرلمان المصري.

وكتب بهاء الدين على صفحته على فيسبوك «الدستور معركتنا الاهم، وتستحق ان نقاوم حتى آخر لحظة، لم اكن اتمنى ان ننسحب من الجلسة مرة اخرى، ولكن الخطأ على من يصرون على السيطرة على الجمعية بأي طريقة، نحن لا ننسحب من المعركة، بل سنخوضها من داخل البرلمان ومن خارجه، وسواء كنا في الجمعية ام لم نكن لا يمكن ان يترك موضوع كتابة الدستور لهذا العبث».

من جانبه اتهم ابو العز الحريري (حزب التحالف الشعبي ـ يسار اشتراكي) الاخوان والسلفيين «بالرغبة في الاستحواذ على الجمعية لكتابة دستور على مقاسهم» مشيرا الى يقينه بأن «مجلس الشعب سوف يتم حله غدا بعد حكم المحكمة الدستورية».

وتنظر المحكمة الدستورية غدا الخميس في دستورية قانون الانتخابات التشريعية وايضا القانون المعروف باسم «قانون العزل السياسي» والذي يقضي بحرمان رموز نظام الرئيس السابق حسني مبارك من ممارسة حقوقهم السياسية لمدة عشر سنوات.

وينطبق هذا القانون على آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، احمد شفيق، الذي يخوض الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة السبت والاحد المقبلين في مواجهة مرشح جماعة الاخوان المسلمين د.محمد مرسي.

واشارت عدة مصادر الى وجود «ورقة دوارة» اي لائحة مغلقة يتم تداولها بين القوى الاسلامية لتحديد اسماء اعضاء الجمعية.

وقال عمرو حمزاوي (ليبرالي مستقل) «طالبنا بتمثيل اكبر للشباب والمرأة فرفضوا، وانسحابنا لا يعني تعطيل اعمال التأسيسية».

ومن المنسحبين الكتلة البرلمانية لأحزاب المصريين الاحرار والمصري الديموقراطي والكرامة والاتحاد والتجمع والتحالف الشعبي الاشتراكي والمواطن المصري والعدل.

في هذه الاثناء اعلن د.سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب ورئيس الجلسة ان نسبة المشاركة غير النهائية في التصويت فاقت الـ 75 ٪ من النواب الذين يحق لهم التصويت (النواب المنتخبون في المجلسين) البالغ عددهم 678 نائبا.

وبدأت بعد ظهر امس عملية فرز الاصوات في الانتخابات المخصصة لاختيار 100 عضو في الجمعية التأسيسية اضافة الى 50 عضوا احتياطيا من بين اكثر من 1300 مرشح وركزت العناوين الرئيسية للصحف المصرية الصادرة امس على «تأسيسية الدستور» وما واكب التحضير لجلسة الامس من جدل وحوار وصراع.

وكتبت صحيفة الجمهورية «ميلاد اللجنة التأسيسية كان صعبا بسبب الخلاف الكبير بين القوى السياسية».

وذكرت ان د.سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب «اضطر لتعديل جدول اعمال جلسات المجلس امس الاول وتأخير مناقشة معايير تأسيسية الدستور لمنح الفرصة للمشاورات السياسية الحزبية الجارية بين حزب الحرية والعدالة (المنبثق من جماعة الاخوان المسلمين) من ناحية والاحزاب المدنية من ناحية اخرى وخاصة المصري الديموقراطي والمصريين الاحرار والتجمع، للتوافق على المعايير وتشكيل التأسيسية بعد تهديد الاحزاب بالانسحاب من جلسة المجلس».

اما صحيفة الاخبار فعنونت «رغم اقرار قانون التأسيسية الخلافات مستمرة بين الاحزاب».

وتحت عنوان «اسرار الساعات الصعبة لتشكيل التأسيسية» كتبت صحيفة الوفد الناطقة باسم الحزب الذي يحمل الاسم نفسه «انتهت الاحزاب السياسية فجر امس الاثنين برئاسة د. السيد بدوي شحاتة رئيس حزب الوفد من وضع اللمسات الاخيرة في قائمة الاسماء المرشحة للجنة التأسيسية لكتابة الدستور». ونقلت عن بدوي انه «تم الاتفاق على معايير وشروط الجمعية التأسيسية حيث تم التوافق بين الاحزاب والقوى المختلفة على عدة شروط رئيسية منها الالتزام بمدنية الدولة وحرية الفكر والعقيدة وكذلك الحفاظ على المادة الثانية من الدستور والابقاء عليها مع اضافة فقرة اخرى تؤكد حق غير المسلمين من اصحاب الديانات السماوية الاحتكام الى شرائعهم في شؤونهم الدينية واحوالهم الشخصية».

والمادة الثانية من دستور 1971 (في عهد الرئيس الراحل انور السادات) المعلق العمل به الان، هي ابرز نقاط التجاذب بين قوى الاسلام السياسي والقوى المدنية والعلمانية حيث تنص على ان «الاسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»، ويطالب حزب النور، اكبر الاحزاب السلفية بإلغاء كلمة «مبادئ» من هذه المادة واستبدالها بـ «احكام» لكي يفتح الدستور الباب لتطبيق احكام الشريعة وليس مبادئها العامة فقط.

أحمد بدير: تجاهل المبدعين في «التأسيسية» متعمد ومقاطعة «الإعادة» خطأ جسيم

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعرب الفنان أحمد بدير عن رفضه تهميش التشكيل الحالي للجمعية التأسيسية المنوطة بوضع الدستور الجديد للبلاد أي تمثيل للنقابات التي تضم المبدعين والمثقفين، معتبرا إقصاءهم تجاهلا متعمدا.

وقال أحمد بدير، في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط، إن الفنون والإبداع بشتى صورهما دليل حضارة أي دولة، ومن ثم فإنه ينبغي أن تمثل جميع أطياف المجتمع ومن ضمنها المبدعون والمثقفون في وضع الدستور باعتباره وثيقة مجتمعية ينبغي أن يشارك فيها الجميع.

من جهة أخرى، أبدى أحمد بدير رفضه للدعوات التي أطلقت من أجل مقاطعة جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية، مشددا على ضرورة مشاركة الناخبين باعتبارها تمنح المواطن الفرصة في إبداء رأيه أو الاعتراض حال عدم تلبية طموحاته، واصفا اتخاذ قرار مقاطعة الناخبين جولة الإعادة بأنه خطأ جسيم.

وشدد على ضرورة قبول المواطنين نتيجة الانتخابات الرئاسية أيا كانت قائلا: من لا يقبل بالنتيجة يرغب في إحداث الفوضى وانهيار استقرار الدولة. وأعرب عن اعتقاده بوجود قوى ليس من صالحها استقرار البلاد تعد نفسها حاليا لإحداث حالة من الفوضى، مؤكدا أهمية قبول النتيجة وعدم الاعتراض على إرادة الناخبين. وأضاف: لا ينبغي تخوين أي من مرشحي جولة الإعادة، ولا ينبغي أن يصف أي مرشح الانتخابات بأنها نزيهة حال فوزه، وفي حال إخفاقه يصفها بالتزوير أو غير النزيهة. وقال إن الشعب المصري ازداد وعيا وأصبح يستطيع التصدي لأي أخطار في اللحظة المناسبة، مشددا على ضرورة احترام المجلس العسكري والقضاء المصري والأزهر الشريف وعدم التعرض لهم باعتبارهم كيان الدولة وخطا أحمر لا ينبغي تجاوزه.

خمسة آلاف دولار غرامة لسفينة إنجليزية لإلقائها مخلفات في قناة السويس

الإسماعيلية ـ أ.ش.أ: فرضت هيئة قناة السويس غرامة مالية قيمتها خمسة آلاف دولار على سفينة انجليزية لقيامها بالقاء مخلفات خلال رحلة عبورها المجرى الملاحي للقناة.

وصرح مصدر ملاحي مسؤول بهيئة قناة السويس امس الاول بان سفينة الحاويات الانجليزية «كوسكو شنغهاي» قامت بالقاء اكياس بلاستيكية تحوي مخلفات من السفينة بمنطقة الكيلو 7 بترقيم قناة السويس بالقطاع الشمالي ورصدت اجهزة المراقبة الملاحية مخالفة السفينة وابلغت ادارة القناة التي اتخذت قرارا فوريا بفرض الغرامة.

واضاف ان ادارة القناة طبقت اللائحة الخاصة بشروط وقواعد عبور السفن للقناة التي تقضي بتغريم السفن المخالفة 5 آلاف دولار، واخطرت السفينة وتوكيلها الملاحي.

غادة عبدالرازق: كيف أدعو لدعم شفيق ومن يعملون معي ثوار؟!

نفت الفنانة غادة عبدالرازق جميع التقارير الصحافية التي انتشرت خلال الأيام الماضية حول قيامها بالدعاية للفريق احمد شفيق في انتخابات الإعادة على منصب رئيس الجمهورية التي ستقام 16 و17 يونيو الجاري امام المرشح د.محمد مرسي، خلال تصويرها لمسلسلها الجديد «مع سبق الاصرار».

وطلبت غادة من جميع من يشكك في صدقها ان يسأل جميع من معها في الكواليس، وقالت: استعجب من هذا الحديث فهذا كله كلام فارغ، فأنا من الأساس ليس لدي اي وقت لأقوم بمثل هذا العمل، حيث إنني منشغلة بتصوير مسلسلي ليل نهار للحاق بالعرض في رمضان، كيف اقوم بمثل هذا العمل؟! وممكن تيجوا تسألوا فريق عمل المسلسل، إذا كنت بحرضهم على تأييد شفيق او اقوم بتوزيع بوستراته عليهم.

وتابعت: اضافة الى ان اغلب من يعملون معي من فريق عمل المسلسل هم من ابناء الثورة والتحرير، هذا الكلام لا أساس له من الصحة، وأنا منشغلة للغاية بتصوير مسلسلي «مع سبق الاصرار»، ولم أقم بالدعاية لأي مرشح.

إحالة بلاغ يتهم «مرسي» بالصرع إلى نيابة الزقازيق للتحقيق

قرر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود احالة البلاغ المقدم من د.عاطف عامر أستاذ الجامعة، والذى يطالب فيه بتوقيع الكشف الطبى على المرشح الرئاسي محمد مرسي لاصابته بنوبات صرع الى نيابة جنوب الزقازيق للتحقيق.

وكان د.عاطف عامر أستاذ الكيمياء بكلية العلوم جامعة الزقازيق ومنسق القوى الثورية، قد تقدم ببلاغ للمستشار عبد المجيد محمود النائب العام يطالب فيه اللجنة العليا للانتخابات، بالتحقيق في الملف الصحي الخاص بالدكتور محمد مرسي مرشح الرئاسة، الذي يؤكد معاناته من نوبات صرع نتيجة استئصال ورم بالمخ عام 2008 في أحد المستشفيات البريطانية.

وأرفق عامر في مستنداته القرار الوزاري الخاص بعلاج مرسي رقم «3372» الصادر بتاريخ 7 ديسمبر2007، وطلب بخط يد مرسي موجه الى رئيس جامعة الزقازيق يطالب فيه مساهمة الجامعة في تكاليف علاجه بالخارج، والتي وافقت الجامعة في جلسة مجلس الجامعة رقم 380 بتاريخ 26 يناير 2008 وقررت أن تصرف له مبلغ 20 ألف جنيه من الصندوق الخاص بالجامعة.

وقال د.عاطف عامر في بلاغه للنائب العام الذي حمل رقم 61، أن منصب رئيس الجمهورية هو منصب يحتاج لشخص قادر صحيا على قيادة البلاد حتى لاتتكرر مأساة مبارك والذي تمكن المرض منه في السنوات الأخيرة وشاع بسبب ذلك الفساد في البلاد.

.. و«6 أبريل» تعلن دعمها له في جولة «الإعادة»

أصدرت حركة «شباب 6 أبريل» جبهة أحمد ماهر، امس بيانا أعلنت فيه أنه «في حالة اتمام انتخابات جولة الاعادة لانتخابات رئاسة الجمهورية بالوضع الحالي، فانه استمرار لخط الحركة الرئيسي ضد النظام المخلوع وكل أركانه، سوف تدعم د.محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، وتدعو كل المصريين الأحرار للتصويت ضد مرشح النظام المخلوع وانتخاب د.مرسي، للوقوف ضد اعادة انتاج النظام البائد».

وقالت الحركة ان «خلافها السياسي لبعض مواقف الاخوان وحزب الحرية والعدالة، لا يمكن أن يمنعها بأي حال من الأحوال في الاصطفاف الوطني لمواجهة المحاولات الكبرى، لاعادة النظام المخلوع الى الحياة مرة أخرى».

وأشار البيان الى أن «الحركة منذ تأسيسها في عام 2008 هي حركة ليست ذات توجه ديني أو حزبي، وكانت وستظل لا تسعى الى أي منصب أو سلطة، وانما جمع شبابها وأعضاءها حب هذا البلد وخوفهم عليه، وعانت الحركة كثيرا من التشويه والاشاعات من أجل ضرب مصداقيتها ونزاهة شبابها الذي أصر على محاربة الفساد وقول الحق ضد الظالمين من النظام البائد، وكان المبدأ الأساسي في اتخاذ قرارات الحركة هو اعلاء كلمة الحق ومصلحة مصر».

وأضاف البيان: «مر عام ونصف العام على ثورتنا المباركة، ناضل فيها المصريون للحصول على حقوقهم من مكتسبات الثورة، ولكن أدت التدخلات السافرة من أنصار النظام البائد الى تشويه الفترة الانتقالية، والتي أدت في النهاية الى انتخابات رئاسية لم تكن تلك التي يحلم بها الشعب المصري وفرض حصار اقتصادي على المصريين لتجويعهم وتنفيرهم من الثورة».

وتابعت الحركة في بيانها: «حرصت حركة شباب 6 أبريل على توحيد المرشحين المحسوبين على الثورة منذ البداية، وأعلنا انحيازنا لمصر ولم ندعم أي مرشح في الجولة الأولى للانتخابات، وعملنا على عزل الفلول شعبيا بعد عدم تطبيق القانون عليهم، وقمنا بأكبر حملة لمراقبة الانتخابات شعبيا، ورصدنا العديد من المخالفات الانتخابية التي لم تلتفت اليها اللجنة العليا للانتخابات».

وأكدت الحركة أن «البعض ذهب لفكرة المجلس الرئاسي المدني الذي يتولى السلطة من المجلس العسكري لمرحلة انتقالية يتم فيها وضع دستور واجراء انتخابات رئاسية، وكانت فكرة لها وجاهتها، ولكن الجميع يرى ما آلت اليه هذه الفكرة من عدم اتفاق الرموز السياسية ومرشحي الرئاسة الذين طرحت أسماؤهم حول شكل وآلية عمل هذا المجلس». وأوضحت الحركة أنها «قامت بالعديد من الاجتماعات والاتصالات بكل القوى الوطنية، وقد أكد د.مرسي على كل مقترحات التوافق بتعيين نواب من خارج جماعة الاخوان وانتهاء بتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة شخصية وطنية غير محسوبة على الاخوان»، مشيرة الى أنها «عرضت على د.عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي، أن يقبلا بمنصب النائبين، وعلى د.محمد البرادعي أن يقبل منصب رئيس الحكومة». وشددت الحركة على أن «دعمها للدكتور محمد مرسي في جولة الاعادة جاء بناء على موافقته على وثيقة الاتفاق الوطني، المكونة من خمسة بنود، هي تشكيل متوازن يمثل كل أطياف المجتمع في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وأن تكون الرئاسة مؤسسة مكونة من الرئيس ونائبين هما حمدين وأبو الفتوح أو من يرشحاه، وإعلان استقالة د.مرسي من حزب الحرية والعدالة وجماعة الاخوان المسلمين، وتشكيل حكومة ائتلافية موسعة برئيس من خارج الحرية والعدالة والاخوان ووزراء تكنوقراط، والعمل على اعادة محاكمة قتلة الشهداء واقرار التشريعات التي تحقق أهداف الثورة.

أولى جلسات محاكمة نجلي الرئيس السابق ونجل هيكل في قضية فساد 9 يوليو

مصدر أمني: مبارك لم يتعرض لغيبوبة وإنما لضيق تنفس 5 دقائق فقط

حسني مبارك

القاهرة ـ وكالات: صرح مصدر أمني مسؤول بأن الرئيس السابق محمد حسني مبارك المسجون بمستشفى سجن مزرعة طرة تعرض لأزمة ضيق في التنفس شديدة لمدة 5 دقائق وتم وضعه على جهاز التنفس الصناعي.

وأوضح المصدر في تصريح خاص لوكالة أنباء الشرق الأوسط أن الحالة الصحية للرئيس السابق مازالت غير مستقرة، خاصة في ظل استمرار عدم انتظام ضغط الدم وسرعة ضربات القلب الناجمة عن الذبذبات الأذنية المصاب بها، نافيا في الوقت نفسه دخوله في غيبوبة كما ورد ببعض المواقع الإخبارية على شبكة (الانترنت).

من جهة أخرى، أشار المصدر الأمني إلى قيام خديجة الجمال ووالدها رجل الأعمال محمود الجمال امس بزيارة زوجها جمال مبارك داخل مقر محبسه الجديد بسجن المزرعة، حيث تمت الزيارة داخل المكان المخصص لها بعيدا عن مستشفى السجن الذي يرقد به الرئيس السابق، مشيرا إلى عدم قيامهما بزيارة مبارك لعدم حصولهما على إذن بزيارته.

وأكد المصدر الأمني عدم وجود زيارات بجميع السجون والليمانات على مستوى الجمهورية يومي السبت والأحد المقبلين، كونهما إجازة رسمية بسبب إجراء جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية.

الى ذلك، حددت محكمة استئناف القاهرة 9 يوليو موعدا لأولى جلسات محاكمة جمال وعلاء مبارك نجلي مبارك و7 آخرين بينهم حسن نجل الكاتب الصحافي الشهير محمد حسنين هيكل في قضية «الحصول على مبالغ مالية بغير وجه حق» من بيع البنك الوطني المصري، بحسب مصدر قضائي.

ويبلغ اجمالي المبالغ المستولى عليها 2,51 مليار جنيه (420 مليون دولار).

ومن بين المتهمين كذلك أيمن سليمان واحمد سليمان وياسر سليمان وهشام الملواني واحمد بدر وعمرو القاضي وحسين الشربيني.

وأوضح المصدر القضائي ان «المتهمين خالفوا أحكام قانون سوق المال والبنك المركزي المصريين بأن اتفقوا فيما بينهم على السيطرة على أسهم البنك الوطني المصري من خلال تكوين حصة حاكمة بينهم لشراء اكبر نسبة من أسهم صغار المستثمرين عن طريق صناديق الاستثمار المغلقة وبيعها وعدم الإفصاح بها للبورصة كما اخفوا هوياتهم على اسهم البنك الوطني من خلال شركات عنقودية وصناديق استثمار مغلقة خاصة بهم في دولة قبرص وبعض الجزر البريطانية».

وسيحاكم المتهمون امام الدائرة السادسة جنايات جنوب القاهرة.

وكانت تمت في الثاني من يونيو تبرئة نجلي مبارك في قضية تلاعب مالي اذ اكد القاضي ان الوقائع التي اتهما فيها سقطت بالتقادم.

ويجسد علاء رجل الأعمال الثري وكذلك جمال الذي كان يعتبر وريثا مفترضا لوالده في الحكم، نظاما سياسيا وماليا فاسدا، في عيون المصريين.

النيابة تطلب رفع الحصانة عن النائب السلفي بطل الفعل الفاضح.. ومفاجأة.. النائب متزوج من 4

تلقى مجلس الشعب طلبا من نيابة طوخ لرفع الحصانة البرلمانية عن نائب حزب النور السلفي علي ونيس، لاتخاذ الإجراءات الجنائية ضده في واقعة ضبطه في وضع مخل بالآداب مع فتاة في سيارته، بالقرب من أحد المولات التجارية في مدينة طوخ.

أرفقت النيابة بحسب «الوفد» المصرية مع الطلب صورة من محضر الشرطة الذي تم تحريره متضمنا شهود الواقعة والمعاينة، وأكد النقيب أحمد بهاء الدين أنه شاهد الفتاة 23 سنة طالبة بكلية التربية «منتقبة» في وضع مخل مع النائب، وأخبره النائب بأنها خطيبته وينوي الزواج منها.

وقد وقعت مفاجآت مذهلة أمس الاول في واقعة ضبط النائب السلفي علي ونيس في وضع مخل مع فتاة بالقليوبية، حيث كشفت تحريات أجهزة البحث أن الفتاة لا تمت بصلة قرابة من قريب أو بعيد للنائب.

وأمر المستشار محمد حمزة المحامي العام لنيابات شمال القليوبية بنقل التحقيقات من نيابة طوخ إلى النيابة الكلية ببنها. وباشر التحقيق المستشار أحمد لطفي الديب رئيس النيابة الكلية. وتمت إعادة الاستماع إلى أقوال أفراد قوة الضبط وأفراد قوة النجدة وبعض قيادات مديرية الأمن. أكد اللواء عاطف المرصفاوي مساعد مدير أمن القليوبية في أقواله أمام النيابة أنه تلقى اخطارا من النقيب أحمد بهاء من قوة المنافذ والطرق بالواقعة، وأنه توجه إلى الموقع، وانفرد بالنائب الذي قال إن الفتاة ابنة شقيقته وأنه كان يحاول إفاقتها من حالة إغماء. وسألت النيابة مساعد مدير الأمن عن سبب سماحه بانصراف النائب رغم ضبطه متلبسا فأشار إلى ورود معلومات عن أن عددا من السلفيين من أنصار النائب سوف يتخذون إجراءات لتكدير الأمن العام، فقرر صرفه درءا للمخاطر. وأكد أفراد قوة الطرق والمنافذ أنهم شاهدوا سيارة تقف على يمين الطريق، وشاهدوا من زجاجها فتاة تجلس على ساق أحد الرجال، وأنه يقوم بمداعبتها وتقبيلها وهي في أحضانه. وبعد الطرق لعدة ثوان على زجاج السيارة خرج إليهم ودفع زميلهم أمين الشرطة ماهر نصر وصرخ فيهم «أنا علي ونيس عضو مجلس الشعب يا ولاد...».

وأكدت التحقيقات أن السيارة التي كان يستقلها النائب ملك شخص يدعى وليد عبدالعزيز. وأشار صاحب السيارة إلى أن النائب استعارها منه لقضاء بعض المصالح، وأنه أعادها إليه في الحادية عشرة والنصف مساء الخميس دون أن يخبره بالواقعة.

وكشفت التحريات أن ونيس متزوج من 4 سيدات.

وقالت الفتاة نسرين ياسين «23 سنة» الطالبة في كلية التربية النوعية في تسجيل ڤيديو ان النائب خطيبها، وأقسمت على ذلك.